

الأمير نايف أطاع المجلس على نتائج اجتماع وزراء الداخلية العرب.. مجلس الوزراء: الموافقة على اضمام المملكة إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية

مجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في العاصمة التونسية مؤخراً، مؤكداً أهمية العمل على تطبيق وتنفيذ العديد من التوصيات التي اتخذها المجلس ومن بينها ما يتعلق بالإستراتيجيات العربية في المجالات الأمنية ومكافحة المتصحرات ومكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والحاديحة الممنوعة وتأكيده في تضليل الجهود للقضاء على ظاهرة الإرهاب ومواصلة الجهود المشتركة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي اقترحه خادم الحرمين الشريفين خلال انعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض في شهر دي الحجة ١٤٢٥ الموافق فيبرايير ٢٠٠٥. وقد ثمن وزراء الداخلية العرب جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب.

إذاء تصديق الإسرائييلي وقرار مجلس وزراء شئون مجلس الشورى ووزير الثقافة والإعلام بالاتفاقية المذكورة سعدي وتمحيي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية حقب مجلس إن المجلس جدد اتفاق إسرائيل لاستمرارها في اعتداءاتها على أبناء الشعب الفلسطيني ويساندتها التي ترمي من خلالها إلى فوبيت وقوفها أى قرصة للسلام من إعلانها المضي في خططها لبناء وحدات استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة واستمرارها في التصعيد العسكري وقتل البريء ومن ذلك العقون الائم على مخيم طالب الأزواجه والمتبنكات وأصحاب المجلس بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي عامه العدل على وقف العوان الإسرائيلي المستمر

واس- الرياض، روضة خريم وافق مجلس وزراء على انضمام المملكة إلى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والتخيرة والآجراء بها بصورة غير مشروعة، المعدل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة البريمية المنظمة عبر الوطنية.

وتجدد المجلس خلال جلسته برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله بعد ظهر أمس الاثنين في مقر إقامة الملك المفدى بروضة خريم، تأييد المملكة لاتفاقات الدولية التي انتضت إليها للحد من التغير في المناخ وتعهدوها بتقديم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لصالح مركز الدراسات والبحوث في الطاقة والبيئة والتغير المناخي.

وأشعار المجلس إلى تطلع المملكة في أن يتحقق مؤتمر النغير في المناخ الذي اختتم مؤخراً في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بالحلول العقلية السلمية التي تحقق الخضر المطلوب في الانبعاثات الغازية مع المحافظة على دوره الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة للتنمية.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله قد أطاع المجلس في بدء الجلسة على المسئوليات والمبادرات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة الدول حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية عربية وأقليمية ودولية.

وفي هذا السياق استمع المجلس وبتقديره كريم إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في شرح عن نتائج الدورة الخامسة والعشرين

وأجزاءها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المحكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

أبرئ ملائم البروتوكول:

١- يقتضى على كل دولة طرف أن تقتضي أو تصنون مثلكاماً فعالة لإصدار رخص أو أذون للتصدير والاستيراد وكذلك لاتخاذ تدابير بشأن العبور الدولي فيما يخص نقل الأسلحة النارية وأجزاءها ومكوناتها والذخيرة.

٢- على الدول الأطراف أن تعتذر ضمن إطار تضطهنا القانونية الداخلية ما قد يلزم من تدابير لمنع وقوع الأسلحة النارية وأجزاءها ومكوناتها والذخيرة المصنوعة والمترتب بها بصورة غير مشروعة في أيدي شخصاً غير مأذون لهم، وذلك بغضب تلك الأسلحة النارية وأجزاءها ومكوناتها والذخيرة وتدميرها مالم يكن قد صرر إبان وسعي بالتصدر فيها طريقة أخرى، طريقة أن تكون الأسلحة النارية قد رسمت علامات، وأن تكون طرائق التصحر في تلك الأسلحة النارية والذخيرة قد سجلت.

تعيينات

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبتين الخامسة عشرة، والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

١- تعيين الدكتور عبدالرحمن بن نايف

بن عبدالحسين بن حميد على وظيفة «أمير

الفوج الرابع» بالمرتبة الخامسة عشرة برئاسة

الحرس الوطني.

٢- تعيين المهندس يوسف بن أحمد بن

يوسف الصالح على وظيفة «مساعد مدير

العام للشؤون المالية والإدارية» بالمرتبة

الرابعة عشرة بالدوريه العامة للمياه بالمدنـة

الشـرقـية.



خامس: العرمين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء على القضايا الفلسطينية ودفع العملية السلمية نحو من الطلاق للتفتت.

تعديل اتفاقية النقل الجوي مع الكويت وأنهى وزير النقل والاتصالات بالنيابة

بيانه مقدماً أن المجلس إنطلاقاً على جدول الأعمال اتخذ من القرارات ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي ووزير الدفاع والطيران

والقتنيش العام - أو من ينوبه - للباحث مع الجانب الكويتي، في شأن تعديل اتفاقية النقل

الجوي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الموقعة عليها بالرسوم الملك رقم

للحد من التغير في المناخ وتعديها بتقديم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لصالح مركز الدراسات

والبحوث في الماء والبيئة والتغير المناخي،

مشيراً إلى تطلع المملكة في أن يتحقق مؤتمر التغير في المناخ الذي اختتم مؤخراً في مقر

الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك

الحلول العلية السلمية التي تحقق الخضر

الطلوب في الانبعاثات الغازية مع المحافظة على دوارة الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة

على دوارة الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة